المؤسساتية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
Institutional and their role in achieving economic development in Algeria

فاطمة الزهراء مصباحي [1,*]، & فاطمة الزهراء محمدي [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان(الجزائر)
[2] جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان(الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/02/21 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2018/04/18 ؛ **تاريخ القبول** : 2018/05/30

ملخص :

لقد تميزت هذه السنوات الأخيرة بظهور عدد لا يحصى من النظريات التي تدعي اقتصاد التنمية (نظرية الحكم الرشيد، ونظرية التنمية البشرية، وما إلى ذلك). تهدف هذه المقالة إلى إرساء أسس نظرية جديدة تجمع بين نهج "الحكم الرشيد" والتنمية البشرية. وهذا يعني أن إنشاء مؤسسات جيدة قادرة على تعزيز التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات الأساسية للأفراد. وبعبارة أخرى، لا توجد مؤسسات جيدة دون تدخل الدولة المسبق في العدالة الاجتماعية. وحالة الجزائر التي جرى تعبئتها في سياق هذه المادة مثيرة للاهتمام لأكثر من سبب واحد. والواقع أنه على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية المتاحة لها، لا يزال البلد يعاني من مشاكل التخلف.

الكلمات المفتاح : المؤسساتية، الجودة المؤسساتية، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

تصنيف JEL : B52, O10

Abstract:

These last years have been characterized by the emergence of innumerable theories that claim the economy of development (theory of good governance, theory of human development, etc.). This article aims to lay the groundwork for a new theory that combines "good governance" and human development. This means that the creation of good institutions capable of promoting development is closely linked to strengthening the basic capacities of individuals. In other words, there are no good institutions without state intervention in social justice. The case of Algeria, which has been mobilized in the context of this article, is interesting for more than one reason. Indeed, despite the abundance of natural resources available, the country continued to suffer from underdevelopment problems.

Keywords: institutions, quality of institutions, economic development, Algeria
Jel Classification Codes : B52, O10

* e-mail: tima_88@hotmail.fr

I- تمهيد :

إن دمج المتغيرات الجديدة في دراسة مشاكل التنمية له تأثير على تأثير وحدة اقتصاد التنمية. وفي الواقع تميزت السنوات الأخيرة بظهور عدد لا يحصى من النظريات التي تدعي اقتصاد التنمية (نظرية الحكم الرشيد، ونظرية التنمية البشرية، وما إلى ذلك). ان إنشاء مؤسسات جيدة قادرة على تعزيز التنمية يرتبط ارتباطا وثيقا بتعزيز القدرات الأساسية للأفراد. وبعبارة أخرى، لا توجد مؤسسات جيدة دون تدخل الدولة المسبق في العدالة الاجتماعية. وحالة الجزائر التي جرى تعبئتها في سياق هذه المادة مثيرة للاهتمام لأكثر من سبب واحد. والواقع أنه على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية المتاحة لها، لا يزال البلد يعاني من مشاكل التخلف. وقد أدى استمرار الاقتصاد النقدي إلى تعميق الحلقة المفرغة للتخلف، حيث أدت الإيرادات الكبيرة الناتجة عن بيع النفط إلى إضعاف الدولة من وجهة نظر مؤسساتية.

وفي هذا المنظور، يمكن تفسير التخلف في غابون بسبب سوء الحكم السائد هناك. ويتطلب تنويع الاقتصاد الجزائري تغييرات هيكلية على مستوى الهيكل المؤسسي (تعزيز سيادة القانون و "التنمية") وعلى مستوى الهيكل الإنتاجي. وشرح أهمية المؤسسات في التنمية، وهي مقسمة إلى ثلاثة أجزاء، أولها مكرس لدراسة الجوانب الرئيسية لتطور اقتصاد التنمية. ويركز الجزء الثاني على تحليل الاقتصاد الجزائري. أما بالنسبة للثالثة، فهي عملية تجريبية لأنها تركز على تشخيص الاقتصاد الجزائري دون إغفال تأثير العوامل الخارجية (سوء الحكم الاستعماري) على نقاط الضعف الهيكلية من اقتصاد البلاد وتأثير المؤسسات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

لاشك في أنَّ الاقتصاد المؤسساتي له أهمية كبيرة في مختلف القطاعات، فلا تتقدم دولة لديها نقص في الإجراءات المؤسسية، وبالنظر إلى الجزائر، نرى بوضوح غياب الاقتصاد المؤسساتي من القطاعات المختلفة والذي أدى بدوره إلى الكثير من الفساد والمشاكل وجلب الكثير من العواقب في القطاعات الجزائرية المختلفة مثل مجال التوظيف، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية، ومجالي التنمية المحلية والبحث العلمي والإبداع والابتكار، ومحاربة الفقر، وغيرها من القطاعات التي عندما تتحد مشاكلها مع بعضها البعض تنتج لنا خللًا ضخمًا يؤثر بالتأكيد سلبًا على تقدم أي دولة، خصوصًا وإن كانت دولة نامية ما تزال في طريقها إلى التقدم .

وأصبحت مسألة المؤسساتية والتنمية الاقتصادية، أو "إصلاح الحكم"، أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. فقد انفجرت الكتابات الأكاديمية حول المؤسسات والتنمية الاقتصادية، حتى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي أهمل المؤسسات، مجرد "تفاصيل" دون التأثير على مزايا النظرية الاقتصادية الأرثوذكسية، بدأ التأكيد على دور المؤسسات في التنمية الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، ركز صندوق النقد الدولي تركيزا كبيرا على إصلاح مؤسسات إدارة الشركات وعلى قوانين الإفلاس خلال الأزمة الآسيوية عام 1997، في حين أن التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2002، ركز على التنمية المؤسسية وبناء السوق. إن الاهتمام الجديد الذي تقدمه الأدب الأرثوذكسية إلى المؤسسات يجب ألا ينظر إليه على أنه نتيجة ليقظة أكاديمية بسيطة. بل هو محاولة للتغلب على الفشل المتكرر للسياسات الأرثوذكسية في العالم الحقيقي. وعلى الرغم من النتائج الكارثية لتدابير جذرية مثل تلك التي ينادي بها برامج التكيف الهيكلي في البلدان النامية وبرامج "الانفجار الكبير". فقد حاولوا أولا أن يجادلوا بأن الإصلاحات السياسية بحاجة إلى توسيع نطاقها لكي تنجح لكن بالرغم من دلك النتائج لم تتحسن، بدأوا يقولون إن الإصلاحات تستغرق وقتا طويلا لتحقيق أثرها، وبعد خمسة عشر أو عشرين عاما من الإصلاح، كان من الصعب الحفاظ على خط الدفاع هذا. ولهذا السبب، يستخدم الاقتصاديون الأرثوذكسيان المؤسسات لشرح سبب فشل السياسات الاقتصادية "الجيدة" القائمة على النظريات "الصحيحة" مع هذا الانتظام. وقبل الانتقال إلى قلب الموضوع، من المفيد دراسة سبب صعوبة دراسة العلاقة بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية.

I.1- مشكلة البحث:

لا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع للمؤسسات -إذا لم نتمكن من الاتفاق على ما تعنيه المؤسسات، فمن الصعب أن نتخيل أننا نتفق على ما تعنيه من المفترض القيام به، على سبيل المثال لتعزيز التنمية الاقتصادية. [1] وإلى حد ما، من الممكن التغلب على هذه المشكلة بالقول إن على المؤسسات أن تؤدي وظائف معينة لتعزيز التنمية الاقتصادية، وأن هناك أنواعا معينة من المؤسسات التي تحقق هذه الوظائف على أفضل وجه. ولسوء الحظ، لا يوجد اتفاق بشأن هذه الوظائف "الأساسية".

I.2- الاشكالية :

هل تؤدي المؤسسات الأفضل إلى تنمية اقتصادية أكثر فعالية؟

في إطار حديثنا عن الاقتصاد المؤسساتي، يمكن لأي شخص أن يتساءل حول معنى الاقتصاد المؤسساتي، فهو اقتصاد يهتم بدور المؤسسات في النشاط الاقتصادي والوصول للكفاءة الاقتصادية وتشكيل السلوك الاقتصادي؛ حيث يؤكد على أهمية دراسة المؤسسات ووجهات نظر الأسواق بشكل واسع والتفاعلات المختلفة بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى وضع أفضل لأفراد المجتمع وللدولة ككل سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

II – مفهوم المؤسساتية:

يقدم North (p3,1990) التعريف التالي: "تعتبر المؤسسات قواعد اللعبة في المجتمع، أو بشكل رسمي أكثر، هي القيود التي وضعت إنسانيا والتي تشكل التفاعل الإنساني". يجب أن نشير في هذا الصدد إلى مفهوم المؤسسات والتي تعني مجموعة من **ا لقواعد الرسمية** (***Formal***) **مثل: الدستور والقوانين والقواعد واللوائح : معدل تغييرها 10–50 عام** (**وغير الرسمية** (**Informal**) **مثل: الأعراف والتقاليد والعادات : معدل تغييرها مئات السنوات** (التي يفرضها البشر على أنفسهم ، متضمنة الترتيبات الخاصة بجعلها **مُلزمة** .ويلزم هنا التأكد على أن ما يثيره مصطلح المؤسسات في الذهن، فهي لا تعني الهيئات والأجهزة الموجودة في المجتمع وإنما القوانين والنظم والقواعد المنظمة لعمل أي مؤسسة.

ولذلك يسعى الاقتصاد المؤسساتي إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي، ويقوم الاقتصاد المؤسسي بفروض أكثر واقعية حيث أن اختيار الأفراد يتبع رشادة مقيدة حيث لا يستطيعوا الاختيار بحرية فتوجد قيود تمنعهم من ذلك وهي المعلومات المتاحة لديهم فقط.

قبل مناقشة بعض هذه البحوث، من المفيد التأكيد على نقطة مهمة: وهي ان المفهوم الأوسع، يتماشى مع مفهوم دوغلاس نورث، حيث يتضمن العديد من جوانب الاقتصاد والتنظيم السياسي والاجتماعي للمجتمع .يمكن أن تختلف المؤسسات بين المجتمعات بسبب أساليبها الرسمية لصنع القرار الجماعي (الديمقراطية مقابل الديكتاتورية) أو بسبب (أمن حقوق الملكية، وحواجز الدخول، ومجموعة العقود المتاحة لرجال الأعمال)، وقد تختلف أيضا في الأداء الاقتصادي لأن مجموعة معينة من المؤسسات الرسمية يتوقع منها أن تؤدي وظيفتها بشكل مختلف؛ على سبيل المثال، قد تختلف بين مجتمعين ديمقراطيين لأن توزيع السلطة السياسية يكمن في مجموعات أو طبقات اجتماعية مختلفة، فمن المتوقع أن تنهار الديمقراطية بينما تتعزز في الآخر. هذا التعريف الواسع للمؤسسات هو ميزة ولعنة، هو ميزة لأنها تمكننا من البدء في التحقيقات النظرية والتجريبية لدور المؤسسات دون الحصول على التعثر من قبل التصنيف .إنها لعنة لأننا ما لم نتمكن من متابعتها بفهم أفضل لدور مؤسسات محددة، تعلمنا القليل فقط.

[1] وفيما يتعلق بمشكلة التعريف هذه، ترجع الى Van Arkadie (1990) حيث يشير فان أركادي إلى أن المؤسسات تستخدم للإشارة إلى كل من "قواعد اللعبة" و "المنظمات ."في حين أن المعنى الأول للمصطلح أصبح الأكثر شيوعا منذ كتب فان أركادي هذه المقالة، ما زلنا نستخدم تعبيرات مثل "مؤسسات بريتونوودز"، التي تأخذ الكلمة بمعناها الثاني.

II .1. التمييز بين انواع المؤسسات:

Acemelog and robinson (2012) بان " البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، و القواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك و تدفع الناس. ويميز Acemelog and robinson (2012) بين نوعين من المؤسسات الاقتصادية: الاستخلاصية Extractive و الجامعة Inclusive فهدف المؤسسات الاستخلاصية هو ضمان ازدهار قلة من الافراد على حساب الاغلبية.اما هدف المؤسسات الجامعة هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد، على أساس متساو .فالاستبدادية والنظام الاقطاعي هما من المؤسسات الاستخلاصية .اما مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون هي من المؤسسات الجامعة .اما السمات المميزة للمؤسسات الجامعة هي الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية :أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة سلطة سياسية مشتركة على نطاق واسع .و هناك اختلافات هائلة بين البلدان في الطريقة التي تنظم بها الحياة الاقتصادية والسياسية، ويوثق عدد كبير من المؤلفات اختلافات كبيرة بين البلدان في المؤسسات الاقتصادية، وعلاقة قوية بين هذه المؤسسات والأداء الاقتصادي .فقد نظر(Keefer and Knack,1995)، على سبيل المثال، في تدابير إنفاذ حقوق الملكية التي جمعتها منظمات الأعمال الدولية، ونظر(Mauro , 1995) في تدابير الفساد، و (Djankov et al., 2002) في تدابير حواجز الدخول عبر البلدان، وباستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كمقياس للمؤسسات، كشف عن وجود علاقة قوية بين ذلك المقياس والنتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي ومستوى التنمية حيث أن التكلفة الإجمالية لفتح شركة متوسطة الحجم في الولايات المتحدة كانت أقل من 0.02 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عام 1999، فإن نفس التكلفة كانت 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في نيجيريا، 1.16 في المئة في كينيا، 0.91 في المئة في إكوادور، و 4.95 في المائة في الجمهورية الدومنيكية .وترتبط حواجز الدخول هذه ارتباطا وثيقا بمختلف النتائج الاقتصادية، ومع ذلك، فإن هذا النوع من الترابط لا يثبت أن البلدان ذات المؤسسات الأسوأ فقيرة بسبب مؤسساتها .وعلى كل حال، تختلف الولايات المتحدة عن نيجيريا وكينيا والجمهورية الدومنيكية في أساسياتها الاجتماعية والجغرافية والثقافية والاقتصادية، ولذلك قد تكون هذه هي مصدر أدائها الاقتصادي الضعيف .في الواقع، قد تكون هذه الاختلافات مصدر الاختلافات المؤسسية نفسها .وبناء على ذلك، فإن الأدلة القائمة على الترابط لا تحدد ما إذا كانت المؤسسات هي المحددات الهامة للنتائج الاقتصادية.

من ناحية أخرى، ركزت الدراسات حول محددات النمو الاقتصاد يعلى دور المؤسسات السياسية، خصوصا الديمقراطية منها.و وجد العديد من الباحثين امثال (Jones and Olken,2005), (long and Shleifer, 1993) (Larsson and Parente, 2011)، ان الأنظمة الديكتاتورية كان لها تأثير كبير على الأداء الاقتصادي .في الوقت نفسه، يؤكد (Glaeser et al,2004) ان البلدان عادة ما تكون فقيرة بسبب السياسات التي ينتهجها الديكتاتوريون .مع ذلك،على الرغم من القيود التي تفرضها الأنظمة الاستبدادية على العوامل الاقتصادية ،فمن الممكن ان تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها تلك الأنظمة تكون ذات أهمية اكبر مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية، والتي يتمتع الافراد فيها بحرية اكبر في متابعة الأنشطة التي تعزز النمو الاقتصادي(Flachaire et al., 2013).

II .2. جودة المؤسسات:

إن جودة المؤسسات أمر صعب للغاية، إن لم يكن قياسها مستحيلا تماما، على النقيض من العديد من المتغيرات الأخرى، مثل معدل التعريفة الجمركية أو معدل التضخم .ولذلك، غالبا ما تقاس الصفات المؤسساتية ببعض المؤشرات استنادا إلى أحكام نوعية .وكثيرا ما تشيد هذه المؤشرات من قبل منظمات لها انحيازات اتجاه سياسات السوق الحرة والمؤسسات الأنجلو أمريكية (مثل البنك الدولي ومقدمي المعلومات التجارية ومؤسسة التراث والمنتدى الاقتصادي العالمي) . وبالنظر إلى ميولهم، فإنهم يحاولون تحديد وقياس جودة الاقتصاد المؤسساتي التي قد تساعد على التنمية الاقتصادية ولكنها لا تتناسب مع سرد التحرير –على سبيل المثال، دولة تتمتع بالرفاهية بقدر ما تكون مؤسساتها التنظيمية التي تعزز النمو مهمة على الأقل في بعض البلدان .وعلاوة على ذلك، فإن العديد من هذه المؤشرات تستند إلى دراسات استقصائية بين رجال أعمال وخبراء (وخاصة الأجانب) (مثل الأكاديميين أو المحللين الماليين)، وكثير منهم تم تدريبهم في الولايات المتحدة الأمريكية .ونتيجة لذلك، فإن لديها انحيازا لسياسات السوق الحرة والمؤسسات الأنجلو

أمريكية .وبالنظر إلى انحيازهم، من المرجح أن يحكموا على مؤسسة بلد ما على أن تكون أكثر تحررا وأن تمنحهم درجات أعلى من الجودة التي يستحقونها حقا، إذا كان البلد المعني يحقق أداء اقتصاديا جيدا – بالنسبة لكثير منهم، بلد يحقق أداء جيدا يجب أن تكون، بحكم تعريفها، مؤسسات متحررة .

وحتى مع تجاهل هذه التحيزات السياسية، تتأثر نتائج الاستقصاء بشدة بالوضع العام للعمال، بدلا من الجودة المتأصلة للمؤسسات التي تهدف إلى قياسها (Rodrik, 2009) على سبيل المثال، كان الكثير من الناس الذين ظنوا أن المؤسسات في الشرق وبلدان جنوب شرق آسيا جيدة جدا وتحسنت قبل أزمة 1997 بدأت فجأة في انتقاد أوجه القصور المؤسسية في هذه البلدان بعد اندلاع الأزمة (Tchang, 2000) لذلك، لكل هذه الأسباب، تكون البيانات منحازة من المصدر – من المرجح أن يسجل أداء جيد) ضعيف (درجة أعلى) أقل (على لوحة النتائج المؤسسية عما هو عليه حقا . وعندما تكون مقاييس الجودة نفسها متحيزة هيكليا، يجب أن نكون حذرين في قبول نتائج الدراسات الاقتصادية القياسية باستخدام تلك التدابير . ويصبح قياس الجودة المؤسسية أكثر صعوبة عندما تكون مقاييس القياس عبارة عن مركبات مفاهيمية تتألف من مؤسسات ملموسة مختلفة .ومن الأمثلة على ذلك "المؤسسات" (Glaeser et al، 2004)، و "الحكم" (مثل 1999، 2002، 2003، 2005، 2006، 2007، caufman et al; l2008،2009،) أو "نظام حقوق الملكية) "على سبيل المثال، Acemolog et al.2001، (بادئ ذي بدء، فمن المشكوك فيه ما إذا من الممكن أن تضيف ما يصل جميع أنواع المؤسسات المختلفة إلى مفهوم مركب وقياس جودته . والتحدي هو أكبر بالنسبة لمفاهيم مثل "المؤسسات" و "الحوكمة"، ولكن حتى "نظام حقوق الملكية"، وهو مفهوم أقل شمولية، ويتكون من مجموعة واسعة مستحيلة من المؤسسات المكونة – قانون الأراضي، وقانون التخطيط الحضري، وقانون التقسيم، وقانون الضرائب، وقانون الميراث، وقانون العقود، وقانون الشركات، وقانون الإفلاس، وقوانين الملكية الفكرية، والجمارك المتعلقة بالملكية المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر .هل حقا جعل المعنى النظري لإضافتها؟ وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤشرات عادة ما تخلط بين المتغيرات غير المتوافقة – وهي تدمج المتغيرات التي تسلط الضوء على الاختلافات في أشكال المؤسسات (مثل الديمقراطية والقضاء المستقل وغياب ملكية الدولة) والوظائف التي تؤديها)مثل حكم والقانون، واحترام الممتلكات الخاصة، وفعالية الحكومة، وإنفاذ العقود، والحفاظ على استقرار الأسعار، وضبط النفس على الفساد .(ومع ذلك، قد يكون من الصواب وجود مقياس شامل للجودة المؤسسية، وليس من المنطقي خلط متغيرات الشكل ومتغيرات الوظائف ونتيجة لذلك، فإن المتغيرات التي تقيس الجودة المؤسساتية الشاملة تكون أقل موثوقية من تلك التي تقيس الجودة المؤسساتية تحديدا، مثل الديمقراطية أو استقلال مصرف مركزي .

وبالتالي، فإن تنظيم المعاملات وإتمامها ينطوي على تكلفة إضافية يُطلق عليها تكاليف المعاملات .وبذلك يكون دور الاقتصاد المؤسسي الجديد هو عمل المؤسسات الفعالة على خفض تكاليف المعاملات الذي يؤدي بدوره إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

في القرن ال 18، أدت القوة المتنامية للطبقة العاملة لصعود دولة الرفاه والحماية وقوانين العمل، ضد الرأسماليين الذين يعتقدون أن هذه المؤسسات ستؤدي إلى نهاية الحضارة كما عرفوها . والواقع أن هناك الكثير من الأدلة التاريخية التي تشير إلى أن الاقتصاد المؤسساتي يقوم بتحسين التنمية الاقتصادية عما كانت عليه في السابق (مؤسسات أفضل تعزز التنمية الاقتصادية.

ان الرأي السائد حاليا هو أن المؤسسات هي المحددات النهائية للأداء الاقتصادي (على سبيل المثال، للاطلاع على أحدث البيانات على هذا الخط، (2005) acemelog et al ; (2005) North. غير أن السببية في الاتجاه الآخر –أي من التنمية الاقتصادية إلى المؤسسات –تهمل عادة وتغير التنمية الاقتصادية المؤسسات من خلال عدد من القنوات .أولا، قد تؤدي زيادة الثروة بسبب النمو إلى زيادة الطلب المؤسساتي ذات جودة أعلى (مثل مطالبة المؤسسات السياسية بمزيد من الشفافية والمساءلة .(وثانيا، أن زيادة الثروة تجعل مؤسسات أفضل بأسعار معقولة .فالمؤسسات مكلفة لتأسيسها وتشغيلها، وكلما زادت جودتها كلما أصبحت "مكلفة".

II .3. المؤسساتية ومدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية:

وفي دراسة تاريخية عن الاقتصاد المؤسساتي الجديد، يقيم Subramanian ,Rodrik و Tribe (2002) الأهمية النسبية للمؤسسات والجغرافيا والتكامل (التجارة) في تحديد الفروق في الدخول بين أكثر البلدان نموا في العالم وأشد البلدان فقرا. وجدوا أن المحددات المؤسسية "ترمى" جميع الآخرين. انها ليست حدس جديد أن ازدهار مؤسسات النشاط الاقتصادي المسألة. وقد لاحظ آدم سميث بالفعل أن هذا هو التفصيل المفاجئ، مشيرا إلى أهمية نظام العدالة، وحقوق الملكية الخاصة، وسيادة القانون (ثروة الأمم).لا تحتاج أهمية دور الاقتصاد المؤسساتي في تحقيق النمو الاقتصادي إلى تأكيد، لذلك قد لا يرجع اختلاف مستوى التنمية والنمو من دولة لأخرى إلى اختلاف الموارد الطبيعية أو التسهيلات المالية ووجودها في دولة عن أخرى، بل إلى اختلاف نمط السياسات التي تتبعها كل دولة في كيفية إدارة مؤسساتها التي مخول لها تنفيذ وصناعة القرارات التي من شأنها رفع شأن دولتها أو الهبوط بها إلى أسفل القاع .ويجب أن نشير إلى أنه على الرغم من قلة الأبحاث المهتمة بتفعيل أهمية ودور الاقتصاد المؤسساتي في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتنمية اقتصادية من شأنها أن تغير مستوى معيشة الفقراء في الدولة، إلا أن مؤخرًا لاحظنا اتجاه الأبحاث والرسائل في هذا الموضوع الذي لا يقل أهمية عن توافر الموارد الطبيعية والموارد المالية .ولا يوجد أدنى شك في أن من أكثر ما تحتاج إليه هذه الأيام الدول العربية هو بناء اقتصاد مؤسساتي وتقويته لتحقيق الكفاءة، فالبعض منها تعتبر فكرة الاقتصاد المؤسساتي حديثة عليها وتحتاج إلى تدريب طويل وممارسة وخبرة كبيرة وتطبيق لهذا الاتجاه، ألا وهو الإصلاح المؤسسي الذي تعتبر الدول العربية في أمس الحاجة إليه.أما البعض الآخر من الدول شهد عدة تحولات مهمة في السياسات المنتهجة سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي مما يتطلب تغيير إدارة تُلائم تلك السياسات الجديدة وتتناسب مع الأوضاع الحالية الخاصة بها .وفي جميع الأحوال تحتاج الدول العربية إلى تطبيق الإصلاح المؤسسي والقضاء على الفساد الإداري والقصور المؤسسي وبناء دولة المؤسساتية . ومن هنا تأتي أهمية بناء دولة مؤسساتية وإدارتها بشكل يضمن استمرار سير الأمور بشكل ملائم يتناسب مع خطط واتجاهات الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية، بدون التعرض للكثير من التقلبات نتيجة اجتهادات فردية شخصية غير مبنية على أساس وعلم وخبرة مؤسسية؛ فالمؤسسات السياسية والإدارية والتعليمية والقضائية لها تأثير لا يقل أهمية وتأثير على الأداء الاقتصادي السائد.

يجب أن نشير أيضا إلى أنه إذا كنا نريد الخطو نحو أولى خطوات التنمية الاقتصادية والعمل على تطبيق الإصلاحات المؤسسية والقضاء على الفساد المؤسسي في كافة قطاعات المجتمع، فيجب اختيار الأفراد الكفء والجديرة بما هو موكل إليها والتي تستطيع اتخاذ قرارات حكيمة بناءًا على سياسات أكثر حكمة، وأولى خطوات الإصلاحات المؤسساتية يمكن أن تحدث بشكل حقيقي فقط كنتيجة لما سبق؛ لأنه ليس من المنطقي وضع حلول مؤسسية لمعالجة القصور والفساد المؤسساتي، في حين أنه لا يوجد أفراد أَكْفَاء يستطيعون التكاتف معًا لتنفيذ تلك الحلول على مستوى الدولة ككل، فحتى وإن كانت المؤسسات تعطي معنى الجماعة والمجموعة، فإنه لا يجب أن نتجاوز فكرة أن الفرد يبقى هو الوحدة الأساسية المكونة والمُنشِئة لهذه المؤسسات؛ ولذا فإن الاهتمام بالإنسان الفرد هو في التحليل الأخير اهتماما ودعمًا للإطار المؤسساتي الأوسع.

III- دور الاقتصاد المؤسساتي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر:

III .1. نبذة تاريخية عن الاقتصاد الجزائري:

كان الاقتصاد الجزائري خلال الفترة من 1962 إلى 1978، يعتمد على التخطيط، وتميز أساسا بتأميم القطاعات الرئيسية للاقتصاد، وإنشاء مؤسسات عامة، وإنشاء عملية تخطيط مركزية، وإنشاء والهيكل الصناعي والمؤسسات العامة.

بداية من 1980، بدأ البلد سياسة لسداد الدين الخارجي. واعتبارا من عام 1984، ومع تراجع عائدات النقد الأجنبي المتولدة عن صادرات النفط، واجهت الجزائر ضغوطا كبيرة لإعادة هذا المبلغ. وفي عام 1986، ومع انهيار أسعار النفط، ضعف الاقتصاد الجزائري بكل ما له من ضخامة. وهو في هذه النقطة التي تميزت بالتأكيد نهاية النظام القديم متجانسة من خلال إظهار المأزق السياسي الذي كانت السلطة منذ عام 1962 والاعتماد الشديد على موارد الطاقة. قامت الدولة بإعادة جدولة ديونها الخارجية التي تقدر بأكثر من 25 بليون دولار أمريكي في بداية التسعينات. الاتفاق الذي وقع في عام 1994 مع صندوق النقد الدولي ومع الدائنين، أجبر الجزائر على أن تدفع كل سنة، حتى عام 2006، قدرا كبيرا من النقد الأجنبي المستمد من تصدير المحروقات. وتفقد مئات الآلاف من فرص العمل وينخفض متوسط دخل البلد بشكل كبير.

وفي بداية عام 1994، كان التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوقي مدعوما بتخفيض قيمة الدينار الجزائري وتحرير التجارة الخارجية وحرية الأسعار وإعادة جدولة الدين الخارجي. ومع ترسيخ اقتصاد السوق، تآكلت الطبقة الوسطى، التي تتألف في معظمها من موظفي الخدمة المدنية، في غضون سنوات قليلة. وبعد عشرين عاما من الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإن الاقتصاد الجزائري لا يزال ضعيف في مجال قطاع الصناعة الذي يمثل 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي. يتألف أساسا من الخدمات والمحلات الصغيرة (83٪ من المنطقة الاقتصادية)، ويتميز أيضا من خلال زيادة عدد الموظفين في الشركات العامة وكذلك في الإدارة. ولا تزال مبيعات الطاقة تمثل أكثر من 95٪ من إيراداتها الخارجية و 60٪ من ميزانية الدولة الجزائرية. في عام 2015، تواجه البلاد انخفاضا حادا في عائداتها النفطية (43.71٪) مما أدى إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. وبلغ ميزان المدفوعات مستوى قياسيا بلغ 10.72 مليار دولار في الربع الأول. مع الفساد الشديد جدا، في غياب تام لسيادة القانون، وباعتماد قوي على المحروقات، والقطاع الخاص لا تتطور ويبدو أن الاقتصاد محكوم عليه أن يبقى الاقتصاد الريعي.

III .2. تأثير المؤسسات على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

يتسم تطور الاقتصاد بالأداء السليم لمؤسساته، من أجل إيجاد وقيادة كبيرة. وفي حين أن الجزائر لم تأخذ ذلك في الاعتبار، ولا الأهمية التي لا غنى عنها للمؤسسات في النمو والتنمية في مختلف المجالات، سواء في القطاع السياسي أو التعليمي أو الاجتماعي، مع العلم أن الحكومة الجزائرية تنفق مبالغ ضخمة في مختلف القطاعات لتحقيق التغيير والتطوير التدريجي. في هذا القسم سنحاول إثارة مشكلة المؤسسات التي تبطئ التنمية في الجزائر.

لا بد من تعزيز المؤسسات الجزائرية للسماح بسلاسة سوق حرة. وتطور الحكومة من دور منظم الأعمال إلى منظم الأسواق، وتنفيذ اللوائح غير متماسكة وتحت ضغط مستمر من جماعات المصالح القوية التي تساعد المؤسسات التنظيمية لتشويه المنافسة. ومن أجل شرح أداء المؤسسات، فإن بعض الأمثلة مثل الضوابط "الصحية" التي تستنتج أن المنتجات الغذائية التي يستوردها اللاعبون الجدد في هذه السوق غير صالحة للاستهلاك البشري هي مثال تمثيلي تماما على سوء استخدام دور هيئات رقابة الأغذية. وتظهر الفضائح العديدة التي استهدفت المستوردين غير المشاركين في نظام الطاقة الموازية أن القدرة العامة تستخدم على نطاق واسع للحفاظ على المراكز المهيمنة في عدد من القطاعات المستوردة. والمثال الثاني هو الضرائب، وهي ليست فعالة ولا منصفة، والتمييز القائم على طبيعة النشاط أو شخصية الوكلاء الاقتصاديين متكرر جدا. كما أنه لا يوجد تكافؤ في الوصول إلى الأسواق بالنسبة لجميع الوكلاء الاقتصاديين. إن طرق ووسائل إصلاح القضاء معروفة، ولكن العقبة الرئيسية أمام الإصلاح تكمن في الرغبة في إدامة نظام قائم على التدخل الدائم للسلطة الرسمية والشبكات. وكثير من القضاة هم نواب العشائر عندما يتعلق الأمر بإلغاء أو سجن المديرين المحرجين بصورة قانونية عن شؤون هذه الجماعات. وهكذا فإن شلل النظام المالي يهيمن عليه ستة بنوك عامة القطاع المصرفي تمثل حوالي 90٪ من إجمالي الودائع والموجودات. وقد أنشئت هذه البنوك في الستينيات وأوائل السبعينيات، وكانت أكثر من مجرد وكلاء دفع لاقتصاد مسؤول عن مراقبة العملات الأجنبية. ومنذ عام 1992، قامت الحكومة، بصورة متكررة، بضخ

أموال كبيرة في هذه المصارف لتغطية العجز الضخم دون توفير علاج للأسباب الجذرية لهذه الخسائر. وبالإضافة إلى ذلك، ظهر مصدر جديد للعجز على مدى العقد الماضي، و "صناع القرار" للقوة الحقيقية تجبر البنوك على إقراض الكيانات الخاصة دون تقييم الجدارة الائتمانية لهؤلاء المقترضين. إن وسائل الانتصاف العادية لاسترداد كل أو جزء من هذه الادعاءات تكون قصيرة بسبب نظام الطاقة الموازية الذي تسبب في خسائر كبيرة، وانهيار مجموعة خليفة هو التوضيح الرائع لأوجه القصور في هذا النظام. وما زال فشل البنوك العامة، العيوب الإدارية وارتفاع مستوى القروض المتعثرة التأخيرات الطويلة جدا في فحص طلبات القروض، وعدم القدرة على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، (يؤثر على تنمية القطاع الخاص غير المحمي). هذه العيوب تعوق تعبئة المدخرات المحلية وتحديد التوزيع الأمثل للموارد المالية وشروط الحد العودة إلى النمو.

إن استخدام النظام الجمركي من أجل منع المنافسين والتصور "المتغير" للرسوم الجمركية هو الوسيلة المعتادة لحالات احتكار القلة المحمية، بقدر ما لو لم يكن أكثر من النظام المصرفي والقضائي. الوقت لاستعادة البضائع في الجزائر هو 24 يوما، والمغرب ليوم واحد فقط، والهند هو 12 وأطول 84 يوما للجزائر، 2 أيام للمغرب و 5 أيام الهند (المصدر: البنك الدولي). وقد شهدت الوكالات المسؤولة عن الضمان الاجتماعي العديد من التغييرات منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن شبكات الأمان الاجتماعي المطلوبة لدعم إعادة هيكلة آخر المؤسسات العامة الضائعة الخاسرة لم توضع بعد. ومن المرجح أن يؤدي عدم وجود شبكة أمان اجتماعي كهذه إلى تآكل الدعم السياسي للإصلاحات بسبب المخاوف بشأن التكلفة الاجتماعية لعملية الانتقال التي يقوم بها السكان. إن نشر البيانات الإحصائية عن ميزان المدفوعات والحسابات القومية والميزانية العمومية المجمعة للقطاع المصرفي ليست منتظمة بما فيه الكفاية والجودة المطلوبة لتمكين الجهات الفاعلة الاقتصادية من اتخاذ القرار.

IV- الخلاصة :

لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي فعلى سبيل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية والاستثمارية , التفكير في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء بها الى المستوى المطلوب.

قد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من حيث الاستثمار والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد من الاستقلال إلى يومنا هذا. بالتأكيد أدت هذه الجهود إلى مستوى معين من النمو والتنمية، ولكنها ليست التوقعات المتوقعة من الطبقة السياسية والاجتماعية. لكن مشكلة القصور والأعطال المؤسسية لا تزال قائمة اليوم، وهي عقبة تعرقل التنمية الاقتصادية للجزائر وتعوقها، ولهذا يجب على القادة مراجعة الجانب المؤسسي من أجل تنسيق القطاعات فيما بينها. والعمل معا من أجل التنمية المستمرة. لقد عانت الجزائر من بطء تطور الحكومة من دور منظم الأعمال إلى دور المنظم. وتنفيذ اللوائح غير متسق وتحت الضغط المستمر من جانب جماعات المصالح القوية التي تساعد المؤسسات التنظيمية على تشويه المنافسة. ويجب تعزيز المؤسسات الجزائرية لتمكين هذه السياسات الاقتصادية من العمل وضمان التنمية المنشودة بعد 55 عاما من الاستقلال.

الإحالات والمراجع :

Acemoglu, D., Johnson, S., and Robinson, J.A., (2001), "**The Colonial Origins of Comparative Development: An Empirical Investigation**," *American Economic Review*, 91, 5, December, pp. 1369-1401.

Aron, J., (2000), "**Growth and Institutions, a Review of the Evidence.**" The World Bank Research Observer, 15:1, pp. 465-90.

Chang H.-J. (2005),: "**Globalization, Global Standards and the Future of East Asia**", Global Economic Review, 34 (4), pp. 363–378.

Glaeser, E., La Porta, R. Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2004),"**Do Institutions Cause Growth?" ,** *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 271–303.

hang, H-J., (2008). "**Under-explored Treasure Troves of Development Lessons-Lessons from the Histories of Small Rich European Countries (SRECs)",** in M. Kremer, P. van Lieshoust and R.
Mebtoul, Abderrahmane. "**Bonne année Algérie 2014 : bilan et perspectives**", 26 décembre 2013, par le journal Le Matin.
North D, (2005), "**Understanding the Process of Economic Change**", Princeton and Oxford: Princeton University Press,
North, D , (1981), "**Structure and Change in Economic History**", New York: Norton.
North, D. C., (1990), "***Institutions, Institutional Change and Economic Performance"***, New York, Cambridge University Press.
Otando Gwenaëlle, " **Institutions, gouvernance et développement économique : problèmes, reformes et orientation de l'économie gabonaise** ", *Marché et organisations*, 2011/2 (N° 14), pp. 129-166. DOI : 10.3917/maorg.014.0129. URL : https://www.cairn.info/revue-marche-et-organisations-2011-2-page-129.html
Person, T. (2004), "**Consequences of constitutions**", *Journal of the European Economic Association*, Vol.2, pp.139–161.
Rodrik, D. Subramanian, A. and Trebbi, F. (2004), "**Institutions Rule: the Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development**", *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 131– 165.
Rodrik, D., (2000), "**Institutions for High-Quality Growth: What they are and how to acquire them**", Working Paper 7540, February,
Rodrik, D., Subramanian, A., and Trebbi, F, (2004), "**Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development**", Journal of Economic Growth, 9(2), pp.131-165.
Tahar Hamamda Mohamed, "**Privatisation des entreprises publiques en Algérie**", Géoéconomie 1/2011 (n° 56), pp 133-157.